

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة لمجلس المنظمة

البند 12: تقرير الدورة العشرين بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية

(روما، 25-27 مارس/آذار 2024)

عقدت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (اللجنة) دورتها العشرين بعد المائة في الفترة الممتدة من 25 إلى 27 مارس/آذار 2024 حضورياً في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة.

وبحثت اللجنة في الوثائق ذات الصلة التي أعدها أمانتها.

وتدعو اللجنة المجلس إلى اعتماد مشروع القرار، على النحو الوارد في الملحق بالتقرير، بشأن تغيير اسم مجموعة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد الدول الأمريكية لتربية الأحياء المائية المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ليصبح "هيئة الإحصاءات الزراعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LACCAS)"، وإصدار نظامها الأساسي.

وعلاوةً على ذلك، تدعو اللجنة المجلس إلى المصادقة على ما يلي من اعتبارات واستنتاجات بشأن:

- نشر مذكرات التفاهم التي وقعتها منظمة الأغذية والزراعة، وهي مسألة تتطلع اللجنة إلى الحصول على مزيد من المعلومات المحدثة بشأنها في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة؛
- والتوصية 7 من تقرير وحدة التحقيق المشتركة: استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (الوثيقة JIU/REP/2020/1). وتطلعت اللجنة إلى البحث في مشروع الإجراءات في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة.

وتحيط اللجنة المجلسَ علماً باعتباراتها المتعلقة بانتهاء عملية استعراض هيكل الولاية القضائية للنظام الموحد للأمم المتحدة.

كما تحيط المجلس علماً بأنها لاحظت مع التقدير المعلومات المتعلقة باقتراح تنظيم الاحتفال الأول الخاص بالمعاهدات كحدث جانبي في الدورة المقبلة للمؤتمر، وأنها أخذت أيضاً علماً بالمعلومات المتعلقة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة بشأن استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الوثيقة CCLM 120/INF/1)، وقيام المجلس بالنظر فيه خلال دورته الحالية.

وأخيراً، لفتت الرئيسة انتباه اللجنة إلى المناقشات الجارية لتوطيد تنفيذ اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية (اتفاقية الامتثال)، في لجنة مصايد الأسماك ولجنتها الفرعية المختصة بإدارة مصايد الأسماك. وأشارت الرئيسة إلى أنّ هذا قد يؤدي في النهاية إلى إحالة أسئلة قانونية محددة إلى اللجنة، من دون أن يخل ذلك بالمناقشات الجارية.

السيدة *Céline Jurgensen*، رئيسة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية